

التقرير الاقتصادي في إمارة رأس الخيمة 2018



الفهرس

- 3..... كلمة رئيس الدائرة
- 4..... كلمة المدير العام
- 5..... التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية
- 5..... أولاً: أداء الاقتصاد العالمي في عام 2017
- 6..... ثانياً: الآفاق الاقتصادية في عام 2018
- 7..... ثالثاً: الأداء الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة:
- 8..... التطورات الاقتصادية الرئيسية في إمارة رأس الخيمة
- 8..... أولاً: الهيكل الإنتاجي لاقتصاد الإمارة
- 9..... ثانياً: التجارة عبر الحدود:
- 9..... ثالثاً: التضخم
- 10..... رابعاً: النقل الجوي
- 10..... خامساً: القطاع الصناعي:
- 11..... سادساً: السياحة:
- 12..... بيئة الاعمال في إمارة رأس الخيمة
- 12..... أولاً: عدد الرخص:
- 13..... ثانياً: مؤشر الثقة في بيئة الأعمال
- 13..... ثالثاً: مبادرات ونشاطات دائرة التنمية الاقتصادية في مجال تحسين بيئة الأعمال:
- 16..... اقتصاد الإمارة: رؤية استشرافية

كلمة رئيس الدائرة

الشيخ محمد بن كايد القاسمي

نتطلع بكل ثقة وثبات إلى الاستمرار في قصة النجاح التي حققتها الإمارة في مجال التنمية الاقتصادية خلال السنوات الماضية، مستفيدين بذلك من دروس الماضي وتجاربه، واثقين من عطاء الجميع في الإمارة وقدراتهم وإخلاصهم، ومحاطين بدعم ومساندة لا محدودة من حكومتنا الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة رأس الخيمة، وسمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي، ولي عهد إمارة رأس الخيمة حفظهما الله.

استمر الأداء الاقتصادي في العام 2017 بالتحسن في الإمارة، فقد تم تحقيق عدد من المؤشرات الإيجابية في أكثر من صعيد، ولكننا نشير بشكل رئيسي إلى دور الدائرة في العمل على تسهيل وتبسيط إجراءات التراخيص التجارية ضمن الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وتطوير بيئة الأعمال في الإمارة بحيث تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين، وهو ما سوف يؤدي أكله الإيجابية على شكل زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية على وجه الخصوص بما يتعلق بكافة القطاعات الاقتصادية في الإمارة وعلى رأسها قطاعي الصناعات التحويلية والسياحة.

في هذا السياق بذلت دائرة التنمية الاقتصادية، وما زالت، مزيداً من الجهود لتبني الخطط والبرامج الاستراتيجية والتشغيلية لخفض عدد الإجراءات وتكلفة بدء الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها، كما لا تدخر الدائرة وسعاً أو جهداً في دعم أصحاب المشاريع خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وتحفيز همم الشباب المواطن للإقبال على الاستثمار في مثل هذه المشروعات والتي تعتبر العماد الرئيسي للنمو الاقتصادي في الإمارة.

يزخر هذا التقرير بالعديد من مؤشرات الإيجابية عن مواطن الإنجاز الذي حققته الإمارة في المجال الاقتصادي خلال العام 2017، لكن لا بد من التأكيد على استمرارية العمل من قبل كافة الجهات المعنية في الإمارة لضمان قيامها بالمهام الموكلة على عاتقها في العمل المستمر على دعم وتطوير الأداء الاقتصادي، وحث جميع المؤسسات والجهات الحكومية على توسيع قاعدة خدماتها لدعم وخدمة اقتصاد الإمارة، وذلك وفق أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في هذه المجالات.

كلمة المدير العام

الدكتور عبد الرحمن الشايب النقبى

واصلت إمارة رأس الخيمة في اتباع سياسات اقتصادية رشيدة أتت أكلها الإيجابية في الحد من التداعيات غير الموازية للمتغيرات والتطورات غير الاقتصادية التي أثرت على الدولة والمنطقة خلال العام 2017.

فعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي شهده العالم في عام 2017، ما زال تباطؤ النمو يخيم على العديد من الاقتصادات الرئيسية شرقاً وغرباً. وتسهم بعض التحديات السياسية والاقتصادية واستمرار تقلب أسعار النفط، في التأثير على حركة التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية العالمية، وتقليص القدرة على التنبؤ واستشراف الآفاق المستقبلية للنمو الاقتصادي. وفي ظل هذا المشهد، أثبت اقتصاد الإمارة مرونته وقدرته العالية على مواصلة النمو على الرغم من الضغوط والصعوبات الاقتصادية، وحافظ على مكانته المرموقة كثاني أكبر اقتصاد عربي وإحدى أهم الوجهات الإقليمية للتجارة والاستثمار وأنشطة الأعمال الاقتصادية.

ويأتي هذا الأداء المتميز لاقتصاد الإمارة نتيجة ما يتمتع به من تنوع في الهيكل الاقتصادي العام، ومرونة في الأداء والسياسة الاقتصادية لحكومة الإمارة التي ترمي إلى بناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والبحوث والابتكارات بقيادة كفاءات وطنية. تشهد سياسة التنوع الاقتصادي مزيداً من الرسوخ والتمكين في ظل المساعي المتواصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وإننا إذ نضع بين يدي متعاملي الدائرة والمهتمين من القطاعين العام والخاص ومن شركائنا من الجهات الحكومية المحلية والاتحادية هذا التقرير ونتطلع أن يشكل بما يوحيه من معلومات وبيانات اقتصادية إضافة معرفية مهمة تساعد راسمي السياسات وأصحاب المصلحة في القطاعين الحكومي والخاص على تكوين صورة واضحة عن المشهد الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي ووضع الخطط المناسبة لتحقيق ما نصبوا إليه جميعاً من تنمية وازدهار.

التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي في عام 2017

حقق الاقتصاد العالمي معدلات نمو إيجابية في العام 2017 حيث تشير التقديرات إلى نمو الناتج العالمي بمعدل 3.7% في هذا العام، أي أعلى بمقدار نصف نقطة مئوية مقارنة بعام 2016. وقد شمل تحسن النمو نطاقاً واسعاً، مع ارتفاعات واضحة تجاوزت التوقعات في أوروبا وآسيا.

وقد جاء تحقيق النمو في الاقتصاد العالمي خلال العام 2017 نتيجة قوة الأداء الاقتصادي الإيجابي في أوروبا واليابان. واستمرار الأداء الإيجابي في أمريكا مستفيداً من إقرار مجلس الشيوخ قانون الإصلاح الضريبي. وفي الوقت نفسه، حققت بريطانيا تطوراً مشهوداً بعد اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي على شروط خروجها من الاتحاد، مما ساهم في إزالة بعض الغموض في هذا الشأن. واستمرت الأسهم في تسجيل أداء جيد، حيث تمكنت من الارتفاع إلى مستويات جديدة. ورغم قوة التوقعات بالنمو، فإن التضخم بقي ضعيفاً.

وشهد العالم خلال هذا العام طفرة من النمو العالمي المتزامن هي الأوسع منذ عام 2010، فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، جاء النمو في الربع الثالث من 2017 أعلى مما كان متوقعاً، ولا سيما في ألمانيا واليابان وكوريا والولايات المتحدة. كذلك شهدت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الرئيسية، بما فيها البرازيل والصين وجنوب إفريقيا، نمواً أقوى مقارنة بتنبؤات سابقة.

التجارة العالمية: حققت التجارة العالمية نمواً قوياً، يدعمها ارتفاع الاستثمارات، وخاصة بين الاقتصادات المتقدمة، وزيادة إنتاج الصناعة التحويلية في آسيا في الفترة السابقة على إطلاق الطرز الجديدة من الهواتف الذكية. وتدل مؤشرات مديري المشتريات على صلابة نشاط الصناعة التحويلية في الفترة القادمة، انساقاً مع قوة ثقة المستهلك التي تشير بدورها إلى قوة الطلب النهائي .

السلع الأولية والتضخم: أدى تحسن آفاق النمو العالمي، والظواهر الجوية التي شهدتها الولايات المتحدة، وتمديد العمل باتفاقية "أوبك+" لتخفيض إنتاج النفط، والتوترات الجغرافية-السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلى دعم أسعار النفط الخام لتتجاوز 60 دولاراً للبرميل، وقد أدت زيادة أسعار الوقود إلى ارتفاع التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة، لكن كلاً من تضخم الأجور والتضخم الأساسي في الأسعار لا يزال ضعيفاً. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، ارتفع التضخم الكلي والأساسي ارتفاعاً طفيفاً في نهاية 2017 .

أسواق السندات والأسهم: ارتفعت توقعات السوق لمسار أسعار الفائدة الأساسية لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، انعكاساً للارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار الفائدة في نهاية 2017 على النحو المتوقع. ورفع بنك

إنجلترا سعر الفائدة الأساسي للمرة الأولى منذ 2008 نظراً لتقلص حجم التراخي في الاقتصاد وتجاوز التضخم للمستوى المستهدف مدفوعاً بانخفاض سعر الجنيه الاسترليني في الفترة الماضية، كما أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيبدأ الإلغاء التدريجي لعمليات شراء الأصول الصافية اعتباراً من يناير. غير أن البنك المركزي الأوروبي ينوي الحفاظ على أسعار الفائدة الأساسية عند مستوياتها الحالية التي تعد الأدنى تاريخياً إلى ما بعد نهاية التيسير الكمي، كما ينوي زيادة برنامج شراء الأصول من حيث الكم والمدة إذا انخفض التضخم عن المستوى المستهدف. وكان رد فعل أسواق السندات ضعيفاً إزاء هذه التحولات.

ثانياً: الآفاق الاقتصادية في عام 2018

يتوقع البنك الدولي بأن يرتفع نمو الاقتصاد العالمي في عام 2018، وترجع الثقة في تحسن أداء الاقتصاد العالمي إلى نموه غير المتوقع في عام 2017. في المقابل، سيصعب على الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي تجنب الصراعات بين بعض الاقتصادات العالمية مع ظهور الحمائية الجديدة التي يتوقع أن تستعر بشدة خلال هذا العام.

ويتوقع البنك الدولي أن تتحرك الاقتصاديات الغربية المتقدمة بشكل جماعي لاتخاذ المزيد من التدابير الحمائية، مع تزايد ضغوط المنافسة التي تفرضها الصين وبقية الدول الناشئة. في ذات الوقت، قد تواجه آليات التجارة متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية مزيداً من التحديات بفعل الصراع التجاري المحتدم على الساحة العالمية. وتُجمع توقعات العديد من المنظمات الدولية على مواصلة الصين الحفاظ على زخم نموها العالي خلال عام 2018. حيث ستمكن الصين من استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية بفضل استقرار أدائها الاقتصادي وتقدم عملية الإصلاح.

وبصفتها واحدة من المحركات الاقتصادية الهامة، ستمثل السياسات الأمريكية أحد أهم مصادر متغيرات الاقتصاد العالمي خلال عام 2018. فمن جهة، تثير سياسات ترامب الاقتصادية موجة من عدم اليقين. ومن جهة ثانية، من الممكن أن يثير تشديد السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعض المخاطر الكامنة. حيث قام الفيدرالي الأمريكي في نهاية عام 2017 بتمرير قانون تخفيف الضرائب الأوسع نطاقاً منذ 30 عاماً، ورفع نسبة الفائدة للمرة الثالثة في غضون العام مما سيجذب رؤوس الأموال العالمية للعودة إلى أمريكا، ومن ثم حفز نمو الاقتصاد الأمريكي.

لكن ذلك قد يجلب مخاطر لا يمكن تجاهلها بالنسبة للاقتصاد العالمي. في هذا الصدد، فتأثيرات تعديل قانون الضرائب بدأت تظهر على نمو الاقتصاد الأمريكي. ومن المتوقع أن يمضي الفيدرالي الأمريكي في زيادة سعر الفائدة

خلال الفصل العام 2018، كما قد يشهد مؤشر الدولار الأمريكي تذبذباً كبيراً، وهو ما يعني بأن الأسواق الناشئة ستواجه مزيداً من العوامل غير المستقرة .

بشكل عام، ستحقق الاقتصاديات الغربية تعافياً مستقراً خلال عام 2018 إذ تشير التوقعات بأن أوروبا بإمكانها تحقيق نمو بـ 2.2% خلال عام 2018. وفي الوقت الذي تتجه فيه الاقتصادات المتقدمة نحو التعافي خلال العام الحالي، ستواجه الاقتصادات الناشئة عاماً محفوفاً بالتحديات خلال عام 2018 منها تأثر البيئة الاستثمارية الدولية مع تصاعد موجة مناهضة العولمة وتعدد بيئة التجارة العالمية، وهو ما قد يمثل قوة كبح لنموها الاقتصادي. كما قد تتسبب ظاهرتي الشعبوية والتطرف في بعض الدول الناشئة في تبعات سلبية على الاستقرار السياسي في هذه الدول، ومن ثم استمرار المخاطر الجيوسياسية .

مع ذلك، لا يزال هناك إجماع عام على استمرار حيوية الأسواق الناشئة في العام الحالي. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي بأن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والدول النامية إلى مستوى 4.9% خلال عام 2018، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ 5 سنوات. وتتوقع الأجهزة الدولية بأن تصل مساهمة الأسواق الناشئة في نمو الاقتصاد العالمي إلى 77%، محققة ارتفاعاً بنقطتين مئويتين مقارنة بعام 2017. ومع استعادة أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية لنسق الارتفاع، من المتوقع أن تحقق روسيا والبرازيل انتعاشاً جيداً خلال العام الحالي. من جهة ثانية، ستوفر مبادرة الحزام والطريق مجالاً أوسع للتعاون بالنسبة للاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء.

ثالثاً: الأداء الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة:

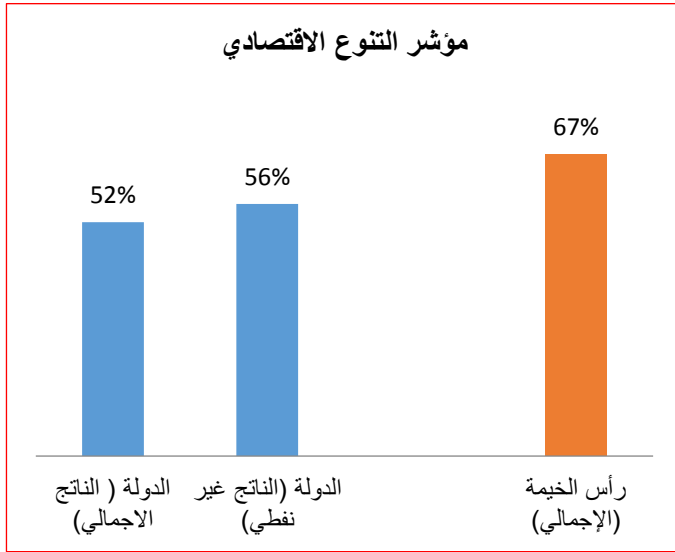
تأثر الإنتاج في القطاع النفطي خلال عام 2017 بخفض كميات الإنتاج من النفط بنسبة تقارب 4 في المائة خلال العام بما يعكس الالتزام باتفاق أوبك أدى ذلك إلى انكماش ناتج القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 1.5 % وفق تقديرات البنك المركزي. في المقابل استفاد النشاط في القطاع غير النفطي من البيئة المحفزة لأنشطة القطاع الخاص وارتفاع مستويات الثقة في مناخ الأعمال بما أدى إلى استمرار نمو معتدل الوتيرة لأنشطة القطاع غير النفطي التي نمت بنسبة 2.9 في المائة خلال العام الماضي .

في هذا السياق يشار إلى أن الإمارات قد حلت في مؤشر ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي في المرتبة 21 من حيث الإطار التنظيمي لبيئة الأعمال على مستوى العالم من بين 191 دولة، والمرتبة الأولى على مستوى المنطقة. كما صنفت في المرتبة الأولى على مستوى العالم في المؤشرات الفرعية المتعلقة بإجراءات الحصول على الكهرباء والضرائب على مؤسسات الأعمال.

التطورات الاقتصادية الرئيسية في إمارة رأس الخيمة

أولاً: الهيكل الإنتاجي لاقتصاد الإمارة

بصفة عامة لم يحدث خلال السنوات الخمس الماضية أي تغيير جوهري على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، إذ استمر قطاع الصناعات التحويلية بالاستحواذ على نحو 30% من الناتج المحلي، وإذا ما أخذ بنظر الاعتبار



القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي، فإن هذه النسبة ترتفع إلى نحو 36% من الناتج المحلي، أما القطاعات الأخرى الأكثر مساهمة فكانت على الترتيب قطاعي التشييد والعقارات، ومن ثم قطاع التجارة. ويلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الإمارة أعلى بكثير من متوسط مساهمته على مستوى الدولة، بينما كانت مساهمة قطاعي العقارات والانشاءات أعلى بكثير، وتساهم المناطق الحرة في الإمارة بنحو 15 إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي.

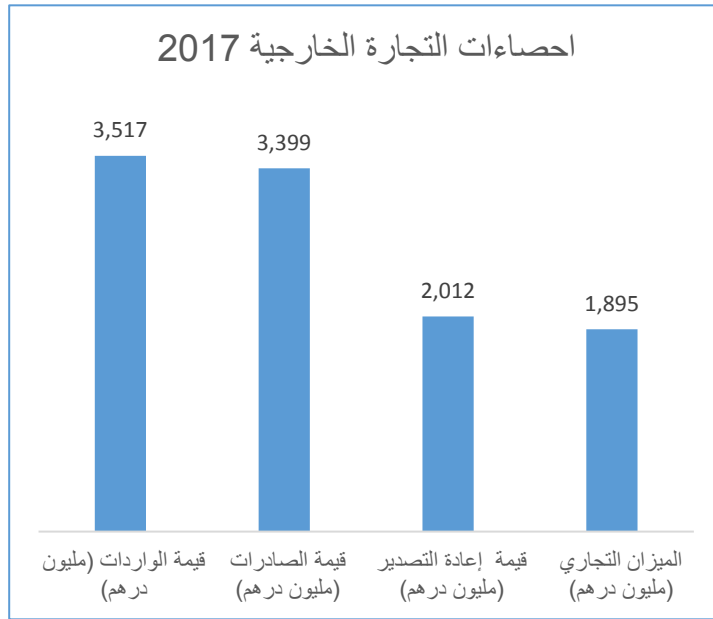
ويعتبر اقتصاد إمارة رأس الخيمة من أكثر اقتصادات المنطقة تنوعاً، حيث قدرت نسبة التنوع فيه 67% للعام 2015 مقارنة مع 56% للدولة ككل، وذلك وفقاً لبيانات الناتج المحلي لعام 2015. ولقد كان هذا التنوع العامل الرئيسي في استقرار معدلات النمو النسبية التي حققتها الإمارة بالمقارنة مع عدد من اقتصادات دول المنطقة. وتنظر الإمارة إلى التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالتالي اهتمت الحكومة وما زالت بتطوير القطاعات والأنشطة الاقتصادية بكافة أنواعها من أجل تعزيز فرص التنمية واستدامتها بعيداً عن التقلبات الحادة التي تنتج عن تركيز النمو في قطاع محدد معين كما هو الحال بالنسبة للقطاع النفطي في دول المنطقة. ويأتي على رأس الاهتمامات في هذا السياق قطاع السياحة.

وساهم التنوع الاقتصادي في تحقيق أمرين غاية في الأهمية، هما: تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى مما هو محقق على المستوى العام للنمو الاقتصادي للدولة خلال الفترة 2010 إلى 2016، وتحقيق استقرار نسبي أعلى

تجسد في انخفاض مؤشر الانحراف المعياري لهذه المعدلات للإمارة الذي بلغ 1.3 بالمقارنة مع المستوى العام للدولة الذي بلغ نحو 11 للناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في المخطط البياني المقابل.

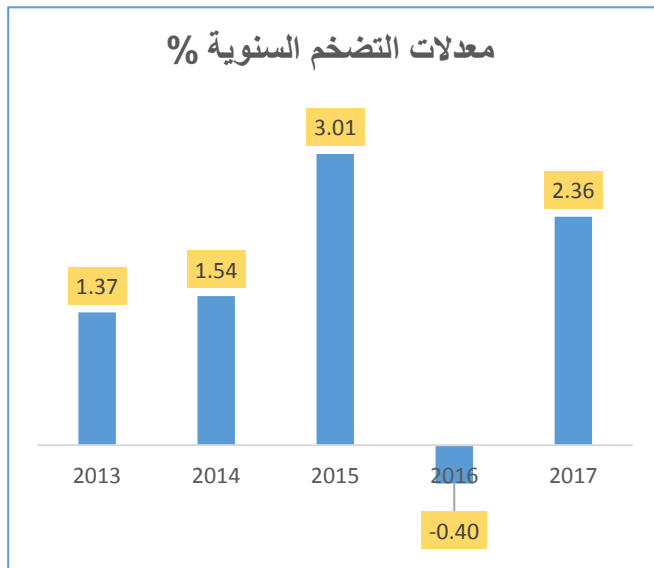
ثانياً: التجارة عبر الحدود:

بلغت قيمة التجارة الخارجية للعام 2017 نحو 8.9 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 3.0% خلال السنوات



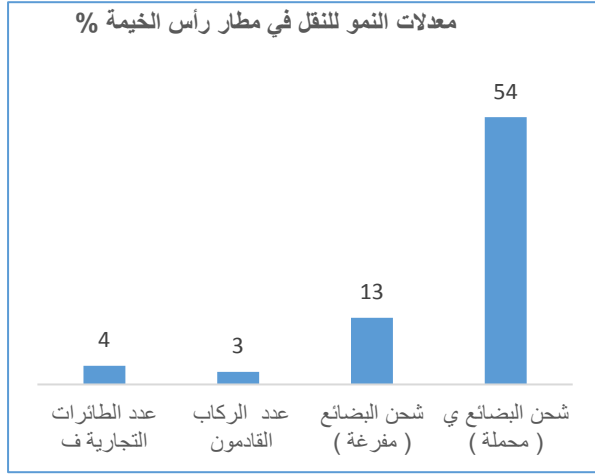
الخمس الأخيرة. وقد بلغت قيمة الصادرات نحو 3.4 مليار بمعدل نمو سنوي قدره 7.9% خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكس ما تمثله التجارة الخارجية من أهمية قصوى للإمارة باعتبارها منصة عالمية لممارسة الأعمال للعديد من المشروعات الاقتصادية من مختلف دول العالم، خاصة في المجال الصناعي. ويلعب الموقع الجغرافي المتميز للإمارة حافزا اضافيا لممارسة النشاطات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لدول المنطقة انطلاقاً من الإمارة.

ثالثاً: التضخم:



في إطار ما يتمتع به اقتصاد الإمارة من استقرار، حافظت معدلات التضخم على استقرارها خلال العام 2017 فبلغت نحو 2.36%، وهو نفس المتوسط تقريباً خلال الفترة 2010 إلى 2016، وهي معدلات طبيعية للتضخم لا تشكل أي تحدي لمستوى المعيشة العام في الإمارة.

رابعاً: النقل الجوي:



شهدت حركة نقل البضائع معدلات نمو إيجابية في العام 2017 نحو 54% للبضائع المحملة و13% للبضائع المفرغة، فيما ارتفع عدد الركاب المغادرون بنسبة 4% والقادمون بنسبة 3% وهو ما يعكس حركة النقل الإيجابية التي شهدها المطار خلال هذا العام.

خامساً: القطاع الصناعي:

بلغ عدد الرخص الصناعية السارية الصادرة عن الدائرة 755 رخصة في نهاية العام 2017، مقارنة مع 575 في العام 2015. ويعد ارتفاع عدد الرخص بشكل ملحوظ مؤشراً على الإقبال المتزايد نحو تأسيس الشركات الصناعية في الإمارة. فقد ارتفع عدد الرخص الصناعية السارية من حوالي 413 رخصة في العام 2012 إلى نحو 755 رخصة بمعدل نمو سنوي ناهز متوسطه حوالي 15%. وتعتبر صناعة المنتجات المعدنية أهم الصناعات الموجودة في الإمارة، تعقبها صناعة الآلات والمعدات، ثم صناعة الكيماويات ومنتجاتها، وأصبحت الشركات الصناعية في الإمارة ذات مقدرة تنافسية عالية في المنطقة في بعض المجالات، لا سيما في صناعات الأدوية والسيراميك والإسمنت والصناعات الكيماوية وصناعة العربات والسيارات والهياكل المعدنية وتكنولوجيا المعلومات.

يساهم القطاع بنحو 30% من الناتج المحلي، وهي نسبة بقيت ثابتة تقريباً عند هذا المستوى خلال السنوات الخمس الأخيرة محققاً نسبة 4.5% كنمو سنوي في القيمة المضافة خلال هذه الفترة. كما حقق التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع نمواً ناهز 6% خلال نفس الفترة مشكلاً ما نسبته حوالي 43% من القيمة الإجمالية للتكوين الرأسمالي الثابت وهي تقريباً نفس المستوى للسنوات السابقة التي تراوحت بين 41 إلى 44%.

ويقدر عدد العاملين في القطاع بنحو 55 ألف عامل (أي حوالي 34% من عدد المشتغلين في الإمارة عام 2015). وهو الأمر الذي يجسد مدى أهميته في خلق فرص عمل وتوظيف على المستوى الكلي لاقتصاد الإمارة. وتظهر المؤشرات الاقتصادية السابقة الأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع حيث يعد الأكثر مساهمة في الناتج المحلي أي انه القطاع القائد لمسيرة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتشير بعض الدراسات إلى أنه يساهم بحوالي 27% من إجمالي عدد العاملين في الإمارة.

تتصدر إمارة رأس الخيمة قائمة الإنتاج المحلي في صناعة الإسمنت على مستوى الدولة، بحصة تتراوح بين 40 إلى 45% من إنتاج الكلنكر، و34% من إنتاج الإسمنت البورتلاندي، من خلال ستة مصانع عملاقة برأس مال يتجاوز 3 مليارات درهم. وقد كانت الإمارة في مقدمة الاقتصادات التي استثمرت في صناعة الإسمنت، وعملت على تطويرها طبقاً لأحدث الطرق العالمية منذ بداية سبعينات القرن الماضي. وتسيطر الإمارة على نحو 27% من صناعة الدواء في الدولة من خلال شركة الخليج للصناعات الدوائية جلفار التي تم تأسيسها في العام 1980، لتعتبر بذلك الشركة الأولى في الصناعات الدوائية على مستوى دول مجلس التعاون.

وتتميز الإمارة بوجود صناعة متطورة للسيراميك، حيث تم تأسيس شركة سيراميك رأس الخيمة في مارس 1989 وبدأت الإنتاج عام 1991، وتصدر الشركة 85% من إنتاجها إلى أكثر من 160 دولة حول العالم. وتدير سيراميك رأس الخيمة 15 مصنعاً، بواقع 10 مصانع في الإمارات ومصنع في كل من بنجلادش والسودان والصين والهند وإيران، وبلغ عدد موظفيها في الدولة 8500 موظف و15 ألف موظف حول العالم.

إن اعتماد اقتصاد الإمارة، وعلى عكس كثير من اقتصادات المنطقة على الصناعات التحويلية ساهم في تعزيز فرص التنمية المستقرة والمستدامة، فهو (أي قطاع الصناعات التحويلية) بحق يعد للنمو محركاً، ومصدراً للدخل وللتوظيف وقد وفرت الإمارة كل متطلبات النمو والتطور لهذا القطاع من بنى تحتية، ومناطق صناعية خاصة الحرة منها. وينتظر من هذا القطاع أن يبقى في الأمد المنظور قاطرة للنمو، ومحركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي، بما يعزز من مكانة الإمارة اقتصادياً في المنطقة والعالم.

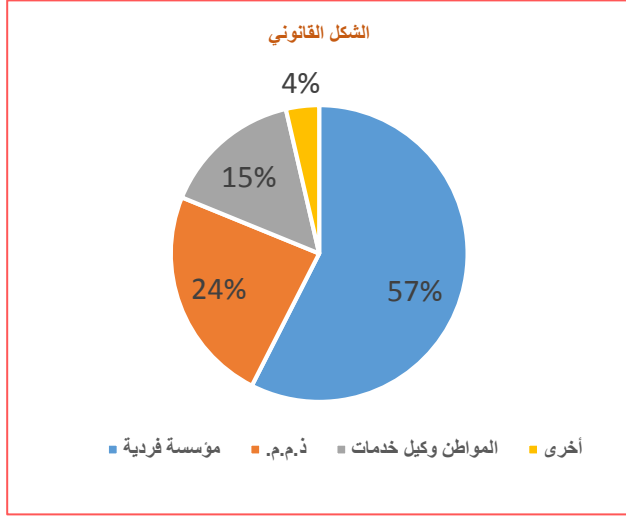
سادساً: السياحة:

واصلت إمارة رأس الخيمة تحقيق أرقام قياسية في أعداد السياح الزائرين للإمارة، حيث زاد عددهم خلال العام 2017 بنسبة 19%، وسط ارتفاع ملموس في أعداد الزوار القادمين من الأسواق الناشئة. وبقي السوق المحلي السياحي المصدر الأبرز بالنسبة للسياحة في رأس الخيمة، إذ بلغت حصته 50% تقريباً من زوار الإمارة في عام 2017. وشكلت ألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والهند على التوالي أكبر الأسواق بالنسبة للإمارة، حيث شهدت أعداد الزوار القادمين من روسيا نمواً نسبته 79% مقارنة مع عام 2016، وسجلت أعداد الزوار من المملكة المتحدة نمواً نسبته 16.8%.

وسجلت أعداد السياح القادمين من الأسواق الناشئة نمواً ملحوظاً في عام 2017 لا سيما بلدان أوروبا الشرقية، إذ ارتفعت أعداد السياح البولنديين بنسبة 160% مقارنة مع 2016، بينما شهد عدد الزوار القادمين من جمهورية التشيك ارتفاعاً نسبته 51%.

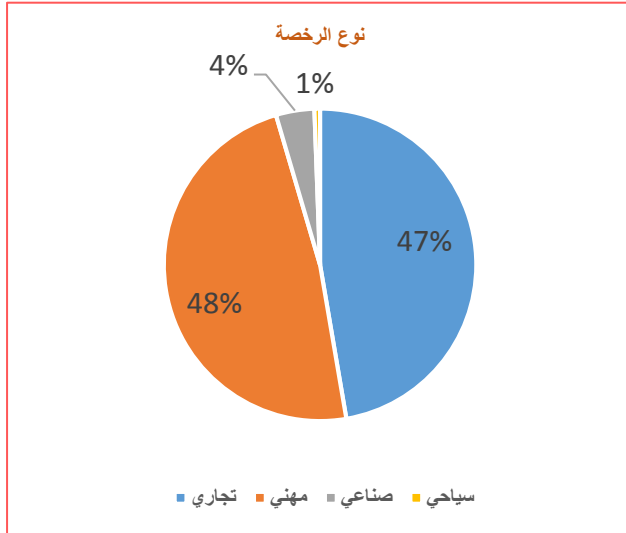
بيئة الاعمال في إمارة رأس الخيمة

أولاً: عدد الرخص:



بلغ عدد الرخص المجددة خلال العام 2017 حوالي 15.1 ألف رخصة، بينما بلغ عدد الرخص الجديدة خلال هذا العام نحو 1613 رخصة، ليرتفع إجمالي الرخص السارية في رأس الخيمة والتي تشمل المجددة والجديدة الى نحو 16.8 ألف رخصة.

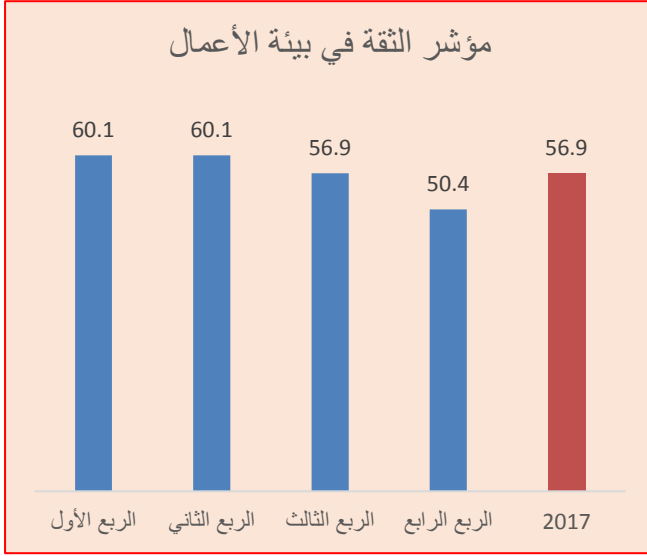
وتشكل الرخص المهنية نحو 48% من إجمالي عدد الرخص القائمة في الدائرة، فيما تشكل الرخص التجارية نحو 47% منها. وتبلغ نسبة المؤسسات الفردية والمؤسسات التي يكون فيها المواطن وكيل خدمات نحو 72% من عدد الرخص القائمة في الدائرة في نهاية العام 2017.



ومن أجل تحسين بيئة الأعمال أصدرت الدائرة مجموعة من القرارات التنظيمية لضبط ممارسة النشاط التجاري في إطار سعيها للحد من ظاهرة الرخص الوهمية وغير المفعلة، منها الغاء الرخص غير المجددة لأكثر من 3 سنوات حسب القانون، وعدم السماح بإصدار رخص جديدة لأصحاب الرخص السابقة غير المفعلة او المجددة.

وفي هذا السياق بلغ عدد الرخص الملغاة خلال العام نحو 1110 رخصة تركزت نسبة كبيرة من هذه الرخص في نشاط التجارة «الجملة والتجزئة»، حيث شكلت نحو 47% منها، وتعتبر النسبة الغالبة 85% من الرخص الملغاة من المشروعات متناهية الصغر، التي يبلغ عدد العاملين فيها خمسة عمال فأقل.

ثانياً: مؤشر الثقة في بيئة الأعمال



أصدرت الدائرة خلال العام 2017 مؤشراً جديداً يقيس الثقة في بيئة الأعمال بإمارة رأس الخيمة، وقد عكست نتائج هذه المؤشر خلال العام استقراراً نسبياً وإيجابياً في مستوى الثقة ببيئة الأعمال، حيث بلغت قيمته نحو 57 نقطة مئوية خلال هذه الفترة، أي ما نسبته 14%، أعلى من مستوى الحياد البالغ 50 نقطة مئوية، مما يعكس استقراراً كبيراً في تقييم مجتمع الأعمال المحلي بمختلف قطاعاته ونشاطاته للأوضاع الاقتصادية العامة في الإمارة.

وتواصلت الدائرة تحسين خدماتها المقدمة لمجتمع الأعمال، من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على التنافسية والمعرفة والابتكار، حيث أن رضا المتعاملين من أهم الأهداف التي تحرص الدائرة على تحقيقها، وتبذل الدائرة المساعي حثيثة لتطوير بيئة الأعمال بما يخدم المستثمر، ويحقق له أعلى مستويات الربحية، ولتحسين السياسات الاقتصادية التي تتبعها الإمارة لجعلها مرنة وتواكب الظروف الاقتصادية المتقلبة. كما تم تنفيذ مجموعة من المبادرات الريادية التي يتوقع أن تترك بصماتها الواضحة والسريعة على بيئة الأعمال ومنها اعتماد مبادرة "تساهيل 1" من قبل المجلس التنفيذي حيث تم تقليص إجراءات استصدار رخصة لنشاط التجارة العامة من 8 خطوات إلى خطوتين فقط، دون أية تكلفة مالية محلية مما سيؤدي بعون الله إلى القفز بمركز الإمارة في مؤشر بدء النشاط التجاري إلى أحد المراكز العشر الأولى عالمياً. كما يتم العمل على استحداث مجموعة من المبادرات لتحفيز المواطنين على العمل والإبداع في مختلف القطاعات والميادين من خلال تنظيم نشاط العربات المتنقلة، واستحداث رخص التجارة الإلكترونية، وتوسيع نطاق رخص الغد المنزلية لتشمل عدة أنشطة إضافية كالاستشارات والخدمات.

ثالثاً: مبادرات ونشاطات دائرة التنمية الاقتصادية في مجال تحسين بيئة الأعمال:

حماية المستهلك: استقبلت اقتصادية رأس الخيمة 968 شكوى من المستهلكين لعام 2017، وقد عالج قسم الحماية التجارية بالدائرة 883 منها ودياً، وشكاوى أخرى تم تحويلها إلى دائرة المحاكم والتي بلغت 83 شكوى، وتم معالجة 93% من شكاوى المستهلك في الدائرة خلال العام 2017 مقارنة مع 91% في العام السابق، وقد انخفضت نسبة الشكاوى التي تم تحويلها إلى المحاكم من 9% إلى 7% خلال الفترة المذكورة، وارتفعت نسبة

الرضا عن طرق معالجة الدائرة لشكاوى المستهلك بشكل ملحوظ لتصل الى 93% في العام 2017 مقارنة مع 82% في العام السابق. ارتفع عدد الحملات التوعوية للمستهلك الى 13 حملة بالمقارنة مع 5 حملات فقط لنفس الفترة من العام السابق، وتضاعف عدد المستفيدين من الحملات التوعوية في العام 2017 مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ارتفعت الى 98% نسبة الرضا عن حملات التوعوية في العام 2017 مقارنة مع 85% في العام الفائت.

رخص الغد: بلغ إجمالي عدد رخص الغد الجديدة الصادرة في العام 2017 نحو (76) رخصة توزعت بين الأنشطة الغذائية، والمتاجرة الإلكترونية، والعمور والهدايا والعديد من الأنشطة الأخرى، حيث أصدرت الدائرة في الربع الأول (7) رخص، وفي الربع الثاني (10) رخصة والربع الثالث (22) رخصة وفي الربع الأخير (37) رخصة. وهو مؤشر إيجابي يدل على زيادة في الإقبال على طلب رخصة غد. وتعد الأنشطة الغذائية من أكثر الرخص الصادرة من الدائرة، وقد تم العمل على تكثيف التعاون والتنسيق مع إدارة الصحة العامة في دائرة البلدية لفتح المجال لهذه الأنشطة حيث تم مراجعة آلية العمل وتطوير طلب الترخيص الخاص بالرخص المنزلية بحيث يتضمن تعهد خاص بهذه الأنشطة يتم التوقيع عليه من قبل صاحب الترخيص.

في إطار سعيها لدعم وتطوير مشاريع الشباب في الإمارة، أطلقت اقتصادية رأس الخيمة منذ عدة سنوات مبادرة "رخص الغد" لتشجيع المواطنين على ممارسة بعض الأنشطة من منازلهم، وتعزيزاً لدور هذه المشروعات في اقتصاد الإمارة وتنوعه واستدامته، نظمت الدائرة لأصحاب رخص الغد العديد من الأنشطة والبرامج الداعمة والمحفزة لها ضمن خطط مكتب تطوير ودعم الأعمال في الدائرة الهادفة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فقد نفذ المكتب عدة ورش تدريبية عقدت في مقر الدائرة، تم خلالها التعريف بعدد من التطبيقات الجديدة لتسويق منتجاتها مثل "تطبيق "أقرب"، والتسويق الإلكتروني للمشاريع المنزلية" و "ريادة الأعمال"، كما هدفت إلى تثقيف أصحاب المشاريع بتقنيات حديثة تدفع بهم للنجاح والتميز، وجرى تدريبهم على مهارات تساعدهم في توسعة نطاق مشاريعهم المحلية لتصبح عالمية، وتجنب الأخطاء الذي يقع بها رواد الأعمال والاستفادة من نقاط ضعف لأي مشروع.

شكاوى المتعاملين: شكلت الدائرة لجنة لدراسة شكاوى وتظلمات المتعاملين بالدائرة والمنشأة استناداً لأحكام القانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن إعادة هيكلة وتنظيم دائرة التنمية الاقتصادية والتي تأتي في إطار خطة الدائرة الاستراتيجية لتحقيق أهدافها في خلق بيئة محفزة على الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال السعي لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المنشأة الاقتصادية لأعمالها في الإمارة بغرض رفع كفاءة وجودة أدائها. وتختص اللجنة بالبت في الشكاوى والتظلمات كافة المقدمة من كل ذي مصلحة من القرارات والإجراءات المتخذة في حقه من قبل أي من إدارات الدائرة أو أقسامها فيما يتعلق بإجراءات الترخيص والتصرف في الرخصة

والاسم التجاري وتجميد وتعليق الرخصة والإلغاء ومن كافة التدابير والغرامات المتخذة ضد المنشأة وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2016 بشأن الرقابة والحماية التجارية وجدول الغرامات المعتمد الملحق به وغيرها من الشكاوى. وقد تم استقبال 837 تظلم فقط من المتعاملين خلال عام 2017 وتبين من خلال الفحص أن نسبة تتجاوز الخمسين في المئة من هذه الشكاوى تتعلق بطلب تخفيض الغرامات الخاصة بالرقابة لوجود أسباب تتعلق بصاحب الرخصة كوجود قضايا عليه في المحاكم أو مروره بظروف مرضية أو ضائقة مالية أو سفر الوافد أو الكفيل وعدم إمكانية إتمام الإجراء أو وجود خلاف مع المؤجر حول تجديد العقد حال دون تجديد الرخصة، كذلك التظلم من مخالفة تعهدات تركيب الكاميرات فيما يتعلق بنظام حماية لأمن المنشآت وغيرها.

وحسنت اللجنة كافة الشكاوى والمخالفات بنسبة فصل 100% حيث عمدت في الكثير من المخالفات إلى تطبيق الحد الأدنى للغرامة المقررة وفقاً للجدول المعتمد ، وفي البعض الآخر إلى عمل تسوية ودية بما لا يجاوز 50% من مبلغ الغرامة وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2016 بشأن تنظيم مزاوله الأنشطة الاقتصادية ، كما غيرت اللجنة وصف بعض المخالفات في ضوء الوارد بالجدول بغرض النزول بالغرامة للوصف الأقل وبما يتفق وصحيح القانون والقرارات الإدارية الصادرة في الدائرة ، كما باشرت اللجنة دورها في مراقبة الإجراءات سواء ما يتعلق بإجراءات الرقابة والحماية التجارية أو إجراءات التراخيص وقامت برفع توصيات لمتخذ القرار في الدائرة من أجل تعزيز الشفافية والوضوح ومزيد من تخفيف العبء عن كاهل المنشآت الاقتصادية خاصة الصغيرة أو تلك التي في المناطق النائية بغرض تقديم مزيد من التحفيز والتشجيع لها على الاستمرار ومواصلة العطاء.

تطوير خدمات الدائرة: تبذل دائرة التنمية الاقتصادية جهوداً متواصلة في مجال تحسن خدماتها المقدمة لمجتمع الأعمال من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على التنافسية والمعرفة والابتكار. وتأكيد أن رضا المتعاملين من أهم الأهداف التي تحرص الدائرة على تحقيقها، مشيراً إلى المساعي الحثيثة لتطوير بيئة الأعمال بما يخدم المستثمر، ويحقق له أعلى مستويات الربح، حيث أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الإمارة مرنة وتواكب الظروف الاقتصادية المتقلبة، بما ينسجم مع متطلبات سوق الأعمال خاصة، في مجال تسهيل وتبسيط الإجراءات، وتحقيق التنسيق والتعاون التام بين الجهات الحكومية المحلية والاتحادية في هذا المجال. وهناك العديد من المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية التي تعكس مدى حرص الدائرة على تطوير خدماتها وإجراء التحسينات المستمرة عليها ولعل من أهمها انخفاض معدل انتظار الرخص اثناء الذروة من 88 دقيقة في الربع الثالث من العام 2016 إلى نحو 38 دقيقة للفترة ذاتها من العام 2017، ومن معدل 78 دقيقة انتظار طول اليوم إلى 38 دقيقة فقط خلال الفترة نفسها. كما ارتفعت نسبة الخدمات التي تتم إلكترونياً من نحو 13% عام 2015 إلى نحو 42% في العام 2017.

اقتصاد الإمارة: رؤية استشرافية

تنطلق أهمية العمل على تبني رؤية استشرافية لمستقبل الأداء الاقتصادي لإمارة رأس الخيمة في ظل الخصائص الهيكلية والامكانيات الحالية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد، والطموحات والاستراتيجيات التي سوف توضع للانتقال به إلى مرحلة جديدة من التطور والنماء المستقبلي بالاعتماد على توفير الامكانيات والمتطلبات اللازمة لهذا التطور في المجالات البشرية والتقنية والسياسات والتشريعات الاقتصادية، والاعتماد على المعرفة والابتكار. وأصبح استشراف المستقبل فناً انسانياً راسخاً، وعلماً مستقلاً له أصوله ومبادئه المستقلة والذاتية، وعلى كل من يريد أن يتقنها ببذل الجهد والعمل لدراستها وتعلمها. وهو أيضاً لم يعد ترفاً يمكن لنا العيش بدونه، بل أصبح ضرورة حتمية لكل أمة تريد أن تنهض وأن تمضي في طريق الإنجازات والعطاءات. فكما أن دراسة التاريخ تساعد على استخلاص النتائج لعيش الحاضر والمضي إلى المستقبل، فإن فن و/أو علم الاستشراف يساعدنا على توجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق أهدافنا المستقبلية. ولا يمكن لأمة أن تنمو وأن تزدهر دون أن يكون اقتصادها صلباً ومنيعاً، وماضياً نحو تحقيق أهداف مستقبلية محددة وممكنة.

وقد استطاع اقتصاد الإمارة خلال الفترة الماضية أن يحقق معدلات نمو اقتصادي إيجابية مقبولة تميزت بالثبات والاستقرار نتيجة "التنوع" في بنية وهيكل الاقتصاد وسيستمر القطاع الصناعي في كونه محركاً أساسياً للتنمية في الإمارة، وتسعى الإمارة لتكون الصناعات التي تستقطبها صناعات ذات قيمة مضافة عالية قائمة على المعرفة والابتكار وصديقة للبيئة.

وتعمل على استغلال الإمكانيات السياحية الهائلة الكامنة في الإمارة بحيث تصبح من أهم الوجهات السياحية في المنطقة، مما يعزز مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية. فقد شهد قطاع السياحة في الآونة الأخيرة تطورات لافتة سواء من حيث عدد الغرف الفندقية أو من حيث عدد السياح، وأن هناك العديد من المشروعات التي يجري العمل على تطويرها خاصة في منطقة جبل جيس أعلى جبل على مستوى الدولة.

ويجري العمل حالياً على إعداد رؤية الإمارة 2030 للتأكيد على أن يستمر العمل في المستقبل على تحقيق مزيد من النمو الإيجابي لزيادة الدخل والإنتاج وذلك من خلال العمل على إحداث مزيد من التنوع في هيكل وبنية الاقتصاد المحلي للإمارة حيث أن هناك قطاعات واعدة يجري العمل على تطويرها كالسياحة وبناء قاعدة صناعية حديثة، كما أن تطوير دور الإمارة كمنصة لممارسة أعمال التجارة والخدمات اللوجستية والمالية وغيرها سيكون له الأثر الكبير في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية المستقبلية. وتسعى رؤية 2030 إلى العمل على تحسين مستويات الانتاجية للأيدي العاملة بحيث يتم تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة دون أن يكون لذلك

انعكاس غير إيجابي على التركيبة السكانية وبحيث يكون للمواطنين دور أكبر في قيادة وتوجيه التنمية الاقتصادية، فالمواطن هو هدف التنمية ومبتغاها وهو أدواتها ومسيرها أيضاً.

وتعمل هيئة الحكومة الالكترونية في مجال تحويل كافة الخدمات الحكومية إلى الالكترونية وذكية بما يتوافق مع طبيعة التطورات الحاصلة في هذا المجال وبما يضمن حماية البيانات والمعلومات من القرصنة. وينفذ مركز إحصاء رأس الخيمة مجموعة من المبادرات من أجل توفير المعلومات اللازمة لصنّاع القرار في الإمارة.

وتولي الإمارة تطوير دور القطاع الخاص أهمية متزايدة في ممارسة العمل الاقتصادي وخلق فرص توظيف للشباب لأن مستويات وفرص التوظيف في الجهات الحكومية أصبحت محدودة وغير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين الجدد إلى سوق العمل. لذلك تؤكد الإمارة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نحو 80% من عدد الشركات في توليد فرص النمو مستقبلاً واستيعاب الأعداد المتزايدة للسكان في سن العمل. ويُنثي على الدعم غير المحدود الذي يتلقاه القطاع الخاص من حكومة الإمارة مما ساهم في تعزيز مسيرة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

حكومة رأس الخيمة
Government of Ras Al Khaimah

دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

24/7 8007333

     rakded_ae

www.ded.rak.ae

